حق الانتخاب المباشر

يقولون إنهم وجدوا فى الدستور كلمة «المندوبين» فى المادة «89» التى جرت كما يأتى: «الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين.. إلخ».

وأنَّ هذه الكلمة تفيد أنَّ الانتخابات يصح أن يكون على درجتين، ويزعمون أنَّ الذين عدلوا قانون الانتخابات الأول الذى وضعته لجنة الدستور عام 1922 فاتهم أن يزيلوا كلمة «المندوبين» من الدستور.

هكذا يزعم الزاعمون وهكذا يمهد الممهدون للعودة بنا ثلاثين عامًا إلى الوراء..

وفاتهم الشىء الكثير:

أولاً - أنَّ هذا الدستور بعينه قد نص فى المادة (74) على أنَّ مجلس الشيوخ يؤلف من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى قانون الانتخاب.

وأنَّ المادة (82) من الدستور قالت: «يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

فالدستور يخضع الانتخابات - كقاعدة عامة - لأحكام قانون الانتخاب، وهذا القانون خاضع فى ذاته للأحكام، فهو مما يجوز إلغاؤه وإحلال قانون آخر محله ومما يجوز تعديله.

ثانيًا – وهو قد عدل فعلًا بما جعل حق الانتخاب للناخبين مباشرًا، فقضى على نظام «المندوبين»، وهذا التعديل قد وقع دستوريًا لأنَّه لا يمس المبادئ الأساسية المقررة بالدستور، وهو قد حصل أيضًا فى الحدود المقررة بالمادة (28) من الدستور التى تنص على أنَّ للملك ولمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين..».

ثالثًا – ويشاء المعز المذل أنَّ تجربة الانتخاب «بالمندوبين» كانت فاشلة وأنها دمغت الانتخابات التى أخضعت لها بالفساد. ولا أظن أنه يجوز لمن يريد القضاء على الفساد أن يمهد لفساد أدهى وأمر.

ولا أريد أن أتحدث من عندى بل أكتفى بأن أضع أمام دولة رئيس الوزراء بعض ما أثبته في كتابه «مبادئ القانون والدستور» حضرة الدكتور السيد صبرى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول – الطبعة الرابعة ص 141 وص 142، وهذا كلامه:

«ومن مساوئ طريقة الانتخاب على درجتين أنها تفسح المجال للإفساد السياسى، إذ بحسب هذه الطريقة يغدو من بيدهم انتخاب النواب مباشرة قليلى العدد، بحيث يمكن التأثير فهم بالتهديد أو الترغيب، وهذا ما حصل فعلًا فى انتخاب البرلمان المصرى سنة 1925 فإنه بالرغم من أنَّ أغلبية البلاد الساحقة، بل وأغلبية المندوبين كانت وفدية، أمكن التأثير فيهم تأثيرًا جعل أحزاب الأقلية تنجح فى الحصول على عدد يقرب من نصف عدد أعضاء مجلس النواب.

ولا نزاع فى أنَّ الأخذ بمبدأ الانتخاب على درجتين هو تطبيق ملتوٍ لمبدأ سيادة الأمة، إذ يبعد الأفراد عن انتخاب من يريدونهم رأسًا، وفى ذلك تقليل من حق الاشتراك المباشر فى انتخاب الهيئة النيابية.

كما أنَّ هذه الطريقة تضعف من اهتمام العامة بالشئون السياسية، بينما تثير طريقة الانتخاب المباشر اهتمامهم. وتذكى وطنيتهم، وترفع مداركهم».

انتهى كلام الدكتور السيد صبرى.

رابعًا - وأعود إلى قانون الانتخاب القائم فأقول إنه كان وليد إرادة الأمة ظهر إلى الوجود فى عهد سعد طيَّب الله ثراه وأحسن جزاءه على ما أعلى من كلمة هذه الأمة وأعز من سلطتها ورفع من شأنها.

ومن عجب أننى لما رجعت إلى محاضر لجنة الدستور وتمعنت فى حجتها يوم قررت مبدأ الانتخاب على درجتين وجدت حجتها ضعيفة متخاذلة دلَّت على أنَّ القوم كانوا -عفا الله عنهم- يهابون الشعب ويخافون حشوده الملتفة حول سعد إلا قلة فى اللجنة من كرام الرجال كان على رأسهم حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا، فإنه ناضل عن حق الانتخاب المباشر، ولكن الأغلبية انتصرت بعددها لا بحجتها.

ويشاء القوى القادر - أن يعدل هذا القانون فى عهد سعد على ما ذكرت، وأن يتقرر فى 2 يوليه سنة 1924 مبدأ الانتخاب المباشر بإجماع الآراء، وذلك بعد أن دمغت لجنة الحقانية فى تقريرها الانتخاب ذى الدرجتين، وقررت «أن النظم التى من هذا القبيل قد عدل عنها على وجه العموم، فى الشرائع الحديثة».

ويدور الزمن دورته ويذهب دستور ويأتى مكانه دستور ويزول قانون انتخاب ويحل محله قانون آخر، ويوجد مجلس شيوخ من مائة عضو، ستون منهم معينون فترجع سلطة الأمة القهقرى.

ويشاء القاهر فوق عباده أن تشكل وزارة المغفور له نسيم باشا ومن بين أعضائها البارزين حضرة صاحب الدولة الهلالى باشا فتعيد إلى الأمة دستورها بمذكرة مؤرخة فى 12 ديسمبر سنة 1935 تنتهى فيها إلى ما نصه:

«وبذلك نكون قد قمنا بالواجب علينا. ووفينا بعهدنا بالبلاد «إن العهد كان مسئولًا» ونكون أرضينا الحق والضمير. وكذلك وفقنا إلى إرضاء كل الأمانى ورغبات البلاد.. وصح لنا أن نقول خاتمين «مات الدستور فليحيى الدستور».

وبعد أسبوع واحد من إحياء دستور الأمة.. أحيت وزارة نسيم باشا قانون الانتخاب الذى وئد فى عام 1930، وكان حضرة صاحب الدولة الهلالى باشا عضوًا فى هذه الوزارة كما ذكرت.

فما بال الجرائد أو بعضها تتحدث ناقلة عن مصادر مسئولة بأنَّ كلامًا يدور حول العودة إلى انتخاب «المندوبين»؟

ما الذى فعلته هذه الأمة لتنتقص سلطتها إن صحت هذه الشائعات؟

علام تؤدب هذا التأديب؟ ولحساب من تجرى الأمور فى هذه الصورة الكريهة؟

وتمهيدًا لأى شىء يراد -إن صح أنه يراد.. أن نعود القهقرى ثلاثين عامًا والعالم يسرع الخطى إلى الأمام؟ هذا كلام له خبئ. معناه ليست لنا عقول.